

Distr.: General  
21 May 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

### الاقتصادات النامية الدينامية وأقل البلدان نمواً: إدماج الجنوب

#### حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

#### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- اشترك في تنظيم هذا الحدث أمانة الكومنولث والأونكتاد. وكان هدف الجلسة الرئيسي مناقشة جدول الأعمال المقبل الرامي إلى مواصلة العمل على إدماج الجنوب، ولا سيما مناقشة كيفية تعزيز التعاون والتآزر بين الاقتصادات النامية الدينامية وأقل الاقتصادات وأضعفها. وفي مستهل الجلسة، لوحظ أنه لا يُفهم من جدول الأعمال أنه ينبغي للشمال أن يكون بأي حال أقل التزاماً بوصفه جهة مانحة لأقل البلدان نمواً أو أن يضطلع بمسؤوليات أقل. فمعظم الاقتصادات النامية الدينامية قد واجهت تحارب وتحديات مماثلة لتلك التي تواجه أقل البلدان نمواً اليوم، وهو ما قد يُثبت جدواه في خطاب التنمية في أقل البلدان نمواً.

٢- وذكر الخبراء أن التجارة بين بلدان الجنوب اكتسبت رواجاً منذ مطلع العقد الماضي. إذ تُوجّه أكثر من نصف صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الآن إلى البلدان النامية الأخرى، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يتزايد بسرعة منذ العقد الماضي. وقد أدى نمو بعض الاقتصادات النامية الدينامية، مثل البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا، إلى زيادة تعزيز إمكانية التجارة بين بلدان الجنوب. وقد تعزز ذلك بالطفرة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية، لكن أقل البلدان نمواً لم تستفد كلها من هذه الطفرة، وبخاصة تلك

المستوردة الصافية. وناقش المشاركون ضرورة الامتناع عن تعزيز نمط التجارة - الشبيه نوعاً ما بنمط التجارة بين بلدان الشمال والجنوب - الذي يركّز على القطاع الأولي.

٣- وتواجه الاقتصادات النامية الدينامية تحديات كثيرة فيما يتعلق بالتكامل بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، فمستوى دخل الفرد في هذه الاقتصادات أقل بكثير منه في البلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة مستوى دخل الفرد في البرازيل والصين في عام ٢٠٠٨ بمستواه في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٩٤٠. وفي المقابل، يمكن مقارنة مستوى دخل الفرد في الهند في عام ٢٠٠٨ بمستواه في ألمانيا في عام ١٩٠٠. وتجد بعض البلدان المتوسطة الدخل - المتطلّعة لمزيد من الدينامية - نفسها عالقة في شرك الدخل المتوسط؛ وقدرتها على تحقيق طفرة هائلة مرهونة بعوامل داخلية وخارجية كثيرة.

٤- غير أن الاقتصادات النامية الدينامية تهيئ للجنوب الأقل نمواً فرصاً فريدة، ولا سيما بالمقارنة مع الشمال. إذ يمكن لأقل البلدان نمواً أن تصدر سلعاً تكنولوجية متطورة نسبياً إلى الاقتصادات النامية الدينامية أكثر مما تصدره منها للشمال. وقد يكون ذلك ممكناً بسبب اتساع طائفة المستهلكين في مختلف مستويات الدخل في هذه البلدان، بما فيها البرازيل والصين والهند. ولبناء قدرات منتجة، يمكن لأقل البلدان نمواً أن تحصل على الاستثمارات الأجنبية وعمليات نقل التكنولوجيا من الاقتصادات النامية الدينامية في مقابل المنافع التي يمكن أن تقدمها للاقتصادات النامية الكبيرة، وبخاصة بإمدادها بالموارد حفاظاً على ارتفاع معدلات النمو فيها. ومن ثم، يمكن للاقتصادات النامية الدينامية أن تساعد هذه البلدان على ارتفاع سلّم القيمة المضافة وإعادة هيكلة إنتاجها.

٥- وناقش المشاركون الدور الذي تؤديه مبادرات مثل نظام الأفضليات المعمّم ومخططات الإعفاء من الرسوم ومن الحصص في تنمية القدرات المنتجة في أقل البلدان نمواً وتشجيع تنوع الصادرات.

٦- وذكر وزير التجارة في بنغلاديش أن أحد التحديات الجسام التي تواجهها بلاده وأقل البلدان نمواً الأخرى هو تنوع الهياكل الإنتاجية والصادرات. وركّزت المناقشات على تنامي أهمية تيسير التجارة، وبناء الهياكل الأساسية، والتحديث التكنولوجي، والتنمية المؤسسية. وشدّدت المناقشات على مسألة جودة إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، لا على حجمه. وأضيف أن ارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس جودة عملية الإدماج، ذلك أن تجارة السلع الأولية قد لا تؤدي إلى تهيئة فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع. واتفق كثير من المشاركين على أن التمويل والتكنولوجيا هما قناتان ضروريتان، إلى جانب التجارة والاستثمار، تمكّنات من تحسين جودة عملية إدماج الجنوب في الاقتصاد العالمي.

٧- ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها جدول أعمال بلدان الجنوب تنافس أقل البلدان نمواً في كثير من المجالات، كالمنسوجات والمنتجات الأولية على سبيل المثال، مع

الاقتصادات النامية الدينامية. وتستدعي الحاجة في هذه المجالات النقاش والتداول والتفاوض فيما بين بلدان الجنوب. وقد تؤدي الإقليمية دوراً هاماً في هذا الخطاب.

٨- وناقش المشاركون مسألة التعاون الهندي - الأفريقي. وذكر كثير منهم أن البلدان الأفريقية قد وجدت برامج التدريب ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعرفة التي تنفذها الهند مع أفريقيا مفيدة جداً. كما بحث المشاركون فكرة إنشاء مصرف من جانب البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ودوره في تمويل عمليات تطوير الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا في الجنوب.

٩- وناقشت الجلسة كذلك دور سلاسل القيمة ودور الإنتاج في التعاون بين بلدان الجنوب. وثمة حاجة إلى تعزيز سلاسل الإمدادات الإقليمية، التي تبدأ وتنتهي في الجنوب. وسيستلزم ذلك إجراء تحوّل هيكلي وبناء هياكل أساسية في الجنوب. ويعتمد نمو الاقتصادات النامية الدينامية اعتماداً حاسماً على نمو البلدان النامية الأخرى، ذلك أن هذه الاقتصادات استمدت ديناميتها بزيادة المشاركة بينها وبين هذه البلدان. وتجنباً للعبة المحصلة الصفرية، لا غنى عن زيادة عدد الاقتصادات النامية الدينامية ومشاركتها.

١٠- واقترح أحد المشاركين إنشاء فرقة عمل تُعنى بتحديد الدور الذي يمكن أن يؤديه إنشاء مصرف للجنوب من أجل تمكين الجهات المانحة والجهات المتلقية للتمويل من التعبير عن وجهات نظرهما. وأعرب كثير من المشاركين عن تقديرهم للأونكتاد والمنظمات الأخرى لما تؤديه من دور في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وقد أفادت بنغلاديش، بوجه خاص، من مخططات نظام الأفضليات المعمّم ومساهمة الأونكتاد. ومن ثمّ، استطاعت أن تنوّع سلّة صادراتها بمرور الوقت.

١١- وانتهى الخبراء إلى أنه ينبغي إدماج جدول أعمال بلدان الجنوب في جدول أعمال دولي أوسع نطاقاً وأنه ينبغي إضفاء طابع عالمي على التعاون الإنمائي. ومنظمتان كالأونكتاد وأمانة الكومنولث مهيأتان تماماً للمضي قدماً بجدول أعمال بلدان الجنوب، نظراً لعملهما في هذا المجال.